الأفق

تصدر عن التجمع الإتحادي | العدد الخامس | مارس ٢٠٢٣

يطل عليكم عدد مارس من إصدارة الأفق في يوم المرأة العالمي الثامن من مارس، بعدد خاص عن المرأة السودانية، نبرز فيه أهم القضايا التي تتعلق بشؤون النساء السودانيات، وتحديدا في أروقة المجال العام. كما يستضيف العدد مقالات بأقلام ثلاثة من رفيقاتنا في المسرح السياسي وعضوات فاعلات بأحزابهن السياسية.

في هذه الافتتاحية نحيي ونحتفي بصفة خاصة بخريجات المدرسة (روابط الطلاب الاتحاديين الديمقراطيين) من كل الأجيال التي تعاقبت منذ تأسيس أول رابطة في ستينات القرن الماضي. فقد خرجت روابط الطلاب الاتحاديين الديمقراطيين بالجامعات والمعاهد العليا ما يفوق الألف من الشقيقات خلال العقود السابقة. بعض الشقيقات واصلن في العمل العام ضمن الأوعية السياسية للاتحاديين وجمعهن مشروع التجمع الاتحادي، وبعضهن آثر العمل بتيارات اتحادية أخرى، وبعضهن غادر السرب الاتحادي وانخرطن في العمل العام عبر أوعية سياسية أو مدنية أو مهنية أخرى، وشريحة مقدرة من الشقيقات اعتزلت العمل العام لصالح الأسرة أو العمل أو كلاهما معا. في هذا العدد تقدم الهيئة الاعلامية بإسم شقيقات وأشقاء التجمع الاتحادي تحية إجلال واحترام، وترفع القبعات للشقيقات الخريجات من مختلف روابط الجامعات، بمختلف الأجيال احتفاءً بعطائهن في فترات كانت مهمة في تاريخ روابط الطلاب الاتحاديين الديمقراطيين وتاريخ الحركة الطلابية السودانية بل وتاريخ الحركة السياسية السودانية المعاصرة. وليكن بمثابة تقدير وامتنان من التجمع الاتحادي في يوم المرأة لكافة الشقيقات اللاتي عبرن من هذا الطريق.

الهيئة الإعلامية

كسر

حلقة التحيز النوعي لزيادة مشاركة المرأة السياسية

د. ايناس أزهري خليل محمد

يعتبر التحيز النوعي القائم على الجنس **Gender bias** هو أكبر مهدد لحقوق المرأة في مجتمعاتنا اليوم حيث يخلق حواجز ضخمه للعديد من النساء حول العالم. تشمل نضالات المرأة اليومية ضد التحيز النوعي ضمان تكافؤ الفرص التعليمية والاقتصادية والاجتماعية ووضع حد للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

تعتبر المشاركة السياسية للمرأة أحد أهم التحديات التي تواجه العالم. فبالرغم من تطبيق بعض الدول لمقاييس المساواة النوعيه- كدولة فنلندا والتي تشكل النساء أغلبية في مراكز صنع القرار السياسي والقيادة، ولكن لا زال الطريق طويلا للوصول لتكافؤ فرص المرأة في المشاركة السياسية.

وفقا للاحصائيات في عام ٢٠٢٢، يشكل النساء **26%** من البرلمان حول العالم. تنخفض هذه النسبه إلى **18%** في العالم العربي. في حين يشكل الرجال **74%** من البرلمان حول العالم، مما يشكل قرابة **50%** فارقا نوعيا بين الرجال والنساء.

عندما نتحدث عن المقاعد القيادية الخالية في مراكز صنع القرار السياسي فإنه من الصعب تخيل مدى صعوبة المعوقات والمصاعب التي تواجه المرأة للوصول لهذه المراكز والذي يؤدي بدوره إلى عزوف النساء عن المشاركة السياسية.

لماذا من المهم وجود تمثيل نسائي في مراكز صنع القرار السياسي؟

تحقيق التنميه والسلام المجتمعي معني بالضروره بمشاركة جميع الفئات النوعية من رجال ونساء في ذلك المجتمع. سيضمن تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار السياسي سماع أصوات النساء بصورة أفضل والاعتراف بقضاياهن بشكل عادل. أثبتت الدراسات أن المشّرعات من النساء يتعرضن لمعالجة مصالح المرأة أكثر من المشرعين الرجال. ومن هنا يتضح أن أهميه تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار السياسي ليست غاية سياسية بقدر ما هي أداة للتمكين الاجتماعي.

الحاجز السياسي:

يعرّف الحاجز السياسي بأنه الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى الافتقار إلى القبول السياسي أو العام. تشكل هذه الجوانب التي تفرضها بعض المجموعات لدوافع ثقافية أو اقتصادية او اجتماعية أهم المعوقات لمشاركة المرأة في السياسه. حيث يعتبر خوف المرأة نفسها من المنافسة والتعرض للمقارنة وفقا للمقاييس المجتمعية للكفاءة مع نظيرها الرجل أحد أهم تلك المعوقات. حيث لا تزال المواقف تجاه النساء السياسيات تتقيد إلى حد كبير بالقوالب النمطية المتجذرة بعمق في المجتمع مثل المثل القائل (المره كان فأس ما بتقطع الرأس). غالبا ما يستخدم المعارضون لتولي المرأة مناصب سياسية هذه الصورة النمطية للتشكيك في قدرات المرأة مما أدى ببعض الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع بوصف وصمة العار **Stigma** ضد النساء في الحياه السياسية كمصطلح يتضمن الصعوبات الإجتماعية والاقتصادية والثقافية والهيكلية داخل المؤسسات التي تمنع المشاركة السياسية للمرأة. مما يحمل الحكومات والمؤسسات السياسية بما فيها الأحزاب جزءا من ضعف مشاركة المرأة السياسية.

كما شكل ارتباط ممارسة السياسة في السودان إبان عقود الديكتاتوريات بالعنف اللفظي والجسدي ضد السياسيات من النساء مما ساهم في التنميط الاجتماعي للسياسيات وإحجام مشاركة النساء في السياسة واقتصار أدوارهن على الدعم المعنوي واللوجستي في كثير من الأحيان.

ساهم الفساد والصراعات ومحدودية وعدم تساوي الفرص في التقدم للمناصب القيادية في الحد من تقدم النساء لتولي مناصب قيادية داخل المؤسسات السياسية واقتصار مشاركتهنّ في الصفوف الخلفية الداعمة فقط.

يساهم التحيز اللاواعي **unconscious bias** الذي يمارسه الرجال داخل المؤسسات السياسية، كرفع سقف التوقعات ومقارنة أداء المرأة المستمر مع نظيرها الرجل والذي يؤدي أحيانا لتشجيع العنف اللفظي ضد النساء داخل المؤسسات السياسية في خلق جو غير جاذب للمرأة للمشاركة. كما حدّ عدم وجود التدريب والإرشاد والتجارب الايجابية الكافية من تشجيع المرأة على خوض غمار السياسة.

الضوء في اخر النفق:

مواجهة هذه التحديات يتطلب تضافر الجهود من جميع قطاعات المجتمع الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والاكاديمية والاعلامية والقطاع الخاص والأحزاب السياسية وغيرها. كما يتطلب فهم أوسع من الرجال وتبني هذه القضيه بصورة جادة والتصدي لها وليس اعتبارها قضية نسوية تعني النساء فقط.

يتطلب زيادة مشاركة المرأة السياسية اتخاذ خطوات واجراءات لضمان تشجيع النساء للانخراط في العمل السياسي جنبا إلى جنب مع سن القوانين والتشريعات التي تضمن التمثيل النوعي للنساء في مراكز صنع القرار السياسي. كما يجب العمل علي تهيئه المناخ المشجع والداعم لمشاركة المرأة في المؤسسات السياسية. وأيضاً اتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمه لزيادة ثقة المرأة بنفسها وتشجيع النساء عبر التدريب والتأهيل وانشاء أجسام داعمة تساهم في توسيع دائره العلاقات العامه واستقطاب وتحفيز النساء للمشاركه السياسية.

والجدير بالذكر في ختام هذا المقال تثمين جهود حكومة الفتره الانتقالية السابقة في دعم التميز الايجابي لتمثيل المرأة في جميع مستويات الحكم بنسبه لا تقل عن **40%**. وبالرغم من عدم تحقيق هذه النسبه على أرض الواقع ولربما لنفس الأسباب والمعوقات سابقه الذكر، إلا أنه كانت هناك بعض الإشراقات على مستوى تولي المرأة لمناصب قيادية على مستوى الدولة متمثلة في أول رئيس للقضاء وأول وزيرة خارجية واثنان من ولاة الولايات. ولا زلنا نأمل ونترقب المزيد من الحكومه المدنيه القادمة لدعم وزيادة مشاركة المرأة السياسية

تطور مفاهيمي في قضايا النوع في السودان

إحسان عبد العزيز

تعرضت النساء فى مختلف بلدان العالم وعبر التاريخ للتمييز السلبي.. وهو تمييز له أوجهه المختلفة وفقا للثقافات والعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية والتي تختلف من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى مجتمع، مما جعل ولأسباب موضوعية أن تكون النساء أكثر حاجة لمفهوم النوع (الجندر) وتطويره حتى يستطعن تحقيق العدالة الاجتماعية لهن بالرغم من أن الجندر من الناحية المفاهيمية يشمل الرجال أيضا، باعتباره يسعى للمساواة بين الجنسين وللعدالة فى تكافؤ الفرص، ولكن فى مجتمعاتنا يعتبر الأكثر قربا لحاجة النساء ولإنصافهن اجتماعيا لما تتميز به هذه المجتمعات بثقافات تجعل منها أكثر ميولا للمجتمعات الأبوية.

ولكن بالنضالات المستمرة للنساء فى سبيل نيل حقوقهن استطعن وعلى مدار سنوات طويلة إحداث تغيير واضح فى مفهوم قضايا النوع والتأثير على المجتمعات بشكل كبير.. والسودان ضمن المنظومة العالمية تأثر كثيرا بهذا التغيير وبفضل الحراك النسوي على المستويين السياسي ومنظمات المجتمع المدني حتى أصبح مفهوم قضايا النوع يجد قبولا واسعا بين أجندة التغيير وإلتفاف قطاعات واسعة من الفئات العمرية المختلفة من النساء والرجال على حد سواء حول هذه المفاهيم ضمن قضايا التغيير التي ناضل الشعب السوداني لأجلها مقاوما نظاما دكتاتوريا ظل قابعا على السلطة لأكثر من ثلاثين عاما استهدف خلالها كثيرا من المفاهيم المجتمعية وعلى رأس ذلك استهدف النساء وسعى الى عزلهن عن الحياة العامة وسن القوانين التي عبرها يحقق ذلك، فكان قانون النظام العام وبعض بنود القانون الجنائي بالإضافة للقوانين الولائية.. والتى جميعها عملت على إذلال النساء وإهانتهن، وشهدت البلاد ولأول مرة جلد النساء والزج بهن فى المعتقلات والسجون.

ولكن لم تكسر هذه الممارسات عزيمة النساء واستمر نضال المرأة السودانية مستهدفا توعية المجتمع وإدخال أجندة النوع والتعريف بأهميتها وأهمية دور النساء في التغيير.

وظهر أثر ذلك جليا فى ثورة ديسمبر المجيدة والتي قدرت مشاركة النساء فيها باكثر من ٦٠٪ بقبول كامل من الأسر والمجتمع السوداني ككل.. ويقع ذلك فى إطار التغيير الاجتماعى وكسر أبوية المجتمع التي رسخ لها نظام الانقاذ.

وبعد الثورة برز الاهتمام بالأجندة النسوية وقضايا النوع بشكل كبير.. ساعدت فى ذلك جهود المجتمع المدني بدعم المنظمات الدولية والاقليمية وانتظام ورش العمل فى العاصمة والولايات مما أسهم بشكل كبير فى أن تصبح الأجندة النسوية على طاولة قضايا التغيير وتحقيق الدولة المدنية.

وسياسيا.. من نتائج الحراك النسوى، عندما وضعت (الوثيقة الدستورية فى اغسطس/٢٠١٩) نصت الوثيقة على مشاركة النساء فى المجلس التشريعى بما لا يقل عن ٤٠٪.

لتجيء «اتفاقية جوبا لسلام السودان» اكتوبر/٢٠٢٠ لتكمل هذا النص وتحسم مشاركة النساء بما لا يقل عن ٤٠٪ فى كافة مستويات السلطة.

هذا بالاضافة للاعتراف بأهمية تطبيق القرار ١٣٢٥ والالتزام به وهو القرار الخاص بالأمن والسلم المجتمعيين ومشاركة النساء فى المفاوضات وبناء السلام.

أدخل هذا النص فى الوثيقة الدستورية مأخوذا من إعلان اديس اببا الموقع بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير فى يوليو/٢٠١٩. حيث تم تضمينه فى الإعلان السياسى بفضل مشاركة نساء الجبهة الثورية فى محادثات اديس اببا.. حيث تضمنه الإعلان المنقول نصا إلى الوثيقة الدستورية فى الباب الخامس عشر «باب قضايا السلام الشامل» والذى نص على (الالتزام بتطبيق قرار الامم المتحدة الخاص بمشاركة النساء على كافة المستويات وفى عمليات السلام وضمان تطبيق كل المواثيق الاقليمية والدولية الخاصة بحقوق المرأة)

مرت هذه النصوص دون أن يعترض طريقها أحد.. وهذا فى حد ذاته إنجاز كبير يحسب لتاريخ الحركة النسوية السودانية الزاخر منذ فجر الأربعينات من القرن السابق. بالرغم من أنه لم يتم الالتزام بالنسبة المنصوص عليها فى حكومتي الفترة الانتقالية برئاسة السيد حمدوك، حيث كان تمثيل النساء ضعيفا فى السلطة السيادية والتنفيذية.

ففى مجلس السيادة تم تعيين سيدتين من اصل ١١ عضوا اى بنسبة لم تتجاوز ال ١٨٪ بينما لم يتعدى تمثيلهن فى السلطة التنفيذية فى حكومتى الفترة الانتقالية نسبة ال ١٤٪.

ولكن.. عدم الالتزام بالنسب المنصوص عليها دستوريا أجج الاحتجاجات وارتفع صوت النساء عاليا.. وبعد انقلاب ٢٥ اكتوبر وبجانب الحراك النسوي فى مقاومة الانقلاب والعمل على إسقاطه.. شرعت النساء فى تقوية أجندتهن لما بعد الانقلاب.. والقيام بعمل يستهدف جندرة الدستور الذي سيحكم الفترة الانتقالية.. جاءت الفكرة من النساء فى تنمية المرأة بالحرية والتغيير.. وبالمساعدة اللوجستية من البعثة الأممية «يونتامس» وبمشاركة المجموعات النسوية السياسية والمجتمع المدنى خرجت المسودة تحت عنوان «مسودة لإدماج النوع الاجتماعى فى الدستور»، تضمنت المبادئ العامة والحقوق والحريات التي اشتملت على الحقوق السياسية وأحكام المساواة وعدم تمييز النساء بالإضافة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتمثيلهن بما لا يقل عن ٥٠٪ فى السلطة التشريعية والتنفيذية، وتضمين التدابير الخاصة التي تعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتطبيق القرار ١٣٢٥.

وبالتوجه نحو الحل السياسي الذي خرج على إثره «الاتفاق الاطارى» فى نوفمبر/٢٠٢٢ كانت أجندة المرأة حضورا بفعل النساء السياسيات والنقابيات بالحرية والتغيير، حيث صدرت مذكرة منهن للمكتب التنفيذى للحرية والتغيير بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢.

طالبت المذكرة بتعديل المادة ١٢ الواردة فى مشروع الاتفاق الاطارى لتنص على تمثيل النساء بما لا يقل عن ٤٠٪ فى كافة المستويات. ووفق هذه المذكرة تضمن الاتفاق الاطارى فى نسخته النهائية الموقعة نصا واضحا بشأن النساء، إذ جاء فيه (إلتزام القوى الموقعة على الإعلان السياسي بتمثيل النساء بنسبة لا تقل عن ال ٤٠٪ في المستوى التشريعي والتنفيذي والسيادي القومي مع الالتزام بالقرار ١٣٢٥ وتحديث وتنفيذ خطة العمل الوطنية الصادرة بشأنه، وإعطاء الأولوية للحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة وحمايتها والوصول للعدالة في الفترة الانتقالية)

وهكذا نجد أن قضايا النوع أصبحت تحتل مكانها الصحيح في الحراك العام وفي الفعل السياسي كقضايا أساسية أصبح من الصعب تجاوزها أو غض الطرف عنها كما كان يحدث فى الماضي القريب.

والآن والعالم يحتفي بالثامن من مارس «يوم المرأة العالمى» يجدر بنا الإشادة بالدور المتقدم الذى لعبته النساء السودانيات لإعلاء قيم قضايا النوع الاجتماعي وجعله ضمن الاجندة الثابتة فى تناول الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي، ضمن أولويات الدولة المدنية التي يجب أن تقوم على أسس العدالة الاجتماعية، والوعي بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء من حقوقهن فى التعليم، والعمل، وفى الصحة والصحة الإنجابية، وإعلاء مفهوم المساواة فى الحقوق والواجبات، بالإضافة لمناهضة العنف ضد المرأة ومحاربة العادات الضارة.. جميعها قضايا هامة استطاعت النساء السودانيات تسليط الضوء عليها فى الوثائق بعد الثورة لتصبح ضمن أجندة التغيير والتحول الديمقراطى.

فالتحية للمرأة السودانية التي بدأت معركتها باكرا فى نيل الحقوق ببسالة الرائدات فى الحركة النسوية واستمرار نضالاتها فى المراحل المختلفة وصولا إلى ثورة ديسمبر ٢٠١٨ العظيمة والتي تحت شعاراتها في الحرية والسلام والعدالة حققت النساء قدرا كبيرا من المكتسبات الاجتماعية والسياسية وأحدثت بفعل حراكها تطورا مفاهيميا واسعا فى قضايا النوع في المجتمع السوداني.

عن المرأة وقضايا السلام

رحمة عتيق الكنزي

لسنوات طويلة، ظلت المرأة السودانية تدفع الثمن الأكبر، للحروب الأهلية في مناطق النزاعات، في أطراف السودان المختلفة. ووصلت الانتهاكات المتعلقة بحقوق المرأة لنسب مخيفة، خلال عهد النظام البائد. من حالات قتل، واغتصابات فردية وجماعية، وإحراق للقرى، وغيرها. ما جعل النساء في تلك المناطق، وفي غيرها، من أصحاب المصلحة الحقيقيين، في إحلال السلام. ومن هنا جاءت مشاركة النساء بصورة أكثر فاعلية، وبنسب أكبر في التعاطي مع قضايا السلام، بُغية الوصول لخُلاصات، تُسهم في إيقاف صوت البندقية، والانصراف لقضايا التنمية، سواء في المدن، أو في القرى، والنجوع.

في فبراير من العام (٢٠١٥)، قالت منظمة (هيومن رايتس ووتش)، في تقرير لها، أن مسلحين قاموا باغتصاب (جماعي وممنهج)، لنحو مائتي وعشرين سيدة، في بلدة تابت الدارفورية. مُنوهة إلى أن عمليات الاغتصاب التي تمت، ترقى إلى جرائم ضد الانسانية، ودعت المنظمة (المحكمة الجنائية الدولية)، للتحقيق في الواقعة، والسماح للمراقبين الدوليين بالدخول الى البلدة، والتحقق من الاوضاع. فكانت هذه الحادثة، هي العنوان الأبرز، لمعاناة النساء في مناطق النزاعات، في أطراف السودان المختلفة في عهد النظام البائد. ونشرت المنظمة في تقريرها إفادات (١٩٥) سيدة، و(٢٧) إفادة أخرى منفصلة، وهن نساء وفتيات، تعرضن للاغتصاب. وقالت إحداهن: (تفاجأنا بمجموعة مسلحة تدخل إلى المنزل، وتقوم بضرب الرجال، واغتصاب السيدات، وحتى القاصرات. كان الأمر مروعاً، ولم نكن نعرف السبب).

وبعد انتصار ثورة ديسمبر المجيدة، وسقوط نظام الإبادة الجماعية، وجرائم الحروب، ساهمت نسب المُشاركة التي أقرتها الوثيقة الدستورية للنساء في هياكل السلطة، (٤٠٪)، إضافة إلى الدور المهم الذي لعبته وزارة الرعاية الاجتماعية حينها، ساهمت في تزايد الاهتمام بقضايا المرأة، خاصة في معسكرات النزوح. وتم تفعيل (وحدة مناهضة العنف ضد المرأة)، التابعة للوزارة، فكانت لها مساهمتها الفاعلة أيضاً في التعريف بقضايا النساء، وتمت كتابة مسودة (قانون مكافحة العنف ضد المرأة)، كقانون يُلزم الدولة بمسؤولياتها في وضع نظام حماية، ويضمن الآليات التي تُلزم الدولة بالحماية، مع توفير العون القانوني الحكومي وجرت مشاورات واسعة حول مسودة القانون تمهيداً لإجازته، وكان ذلك قبيل انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر.

واليوم، وضمن فعاليات (المرحلة النهائية للعملية السياسية)، فاقت نسبة مُشاركة النساء السودانيات في مؤتمر اتفاق جوبا للسلام الـ(٣٥)٪، من جُملة المُشاركين، وقدمت د. عزة محمد ورقة بعنوان (مكاسب النوع في اتفاق جوبا لسلام السودان – تحديات التنفيذ والطريق إلى الأمام)، خلال المؤتمر. فيما أكد البيان الختامي للمؤتمر، على ضرورة (الانتقال من سلام المحاصصات، إلى سلام حقيقي شامل، يخاطب جذور الحرب، ويدير بحكمة، قضايا التنوع، مع بناء عقد اجتماعي جديد، وفق رؤية قومية وشاملة، بمشاركة أصحاب المصلحة، والمتضررين من الحروب في كافة مراحل التنفيذ).

تتزايد فاعلية ونسب مشاركة المرأة في السودان، خاصة فيما يتعلق بقضايا السلام، منذ انتصار ثورة ديسمبر، وما بعد توقيع الوثيقة الدستورية، وصولا إلى اليوم، والبلاد تخوض غمار عملية سياسية، تستهدف العودة للمسار الانتقالي، وصولاً إلى انتخابات حرة ونزيهة، بنهاية الفترة الانتقالية. ما يعنى ضرورة وصل ما انقطع من عمل خلال الفترة الانتقالية الموؤودة، خاصة فيما يتعلق بإقرار قوانين مُلزمة للدولة في التعاطي مع قضايا المرأة في المدن والأرياف، والبناء على ما أنجز في تلك الفترة، وما توصلت إليه ورش (المرحلة النهائية للعملية السياسية)، خاصة تلك المتعلقة بقضايا المرأة، وقضايا السلام، والعدالة الانتقالية، على طريق الوصول لاتفاق نهائي، والعودة لمسار انتقالي، يحقق ويجيب على أسئلة ثورة ديسمبر المجيدة، ويحقق أشواقها، وشعاراتها.

في اليوم العالمي للمراة إخترنا شعار كسر التحيز

وجدان محمد

نحن نسعى في هذا اليوم كسر التحيز والقضاء على العنصرية والتمييز الذي نعامل به كنساء.

يحمل هذا العام شعار كسر التحيز وككل عام تهدف الاحتفالية إلى جانب التذكير، إلى تسليط الضوء على واحدة من المشكلات التي تواجهنا كنساء حول العالم. ومن ثم كيفية إشراك الجهات المهتمة والدولية والحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين والمؤمنين بحقوق النساء في إيجاد الحلول.

اليوم العالمي

جاء الاحتفال بيوم المرأة العالمي نتيجة لنضالات مستمرة لملايين النساء في مختلف أنحاء العالم للحصول على حقوقهن ورغم عقود من التأكيد على المساواة فإن النساء مازالت عرضة للفقر وأقل دخلا وحضورا في اتخاذ القرارات ولم يتم تمكينهن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بالقدر المطلوب.

تاريخ اليوم العالمي للمراة

يعود تاريخ مناسبة يوم المرأة العالمي إلى عام ١٨٥٦م عندما تظاهرت آلاف النساء في نيويورك احتجاجا على ظروف العمل غير الإنسانية التي كن يعشنها وشكلت هذه التظاهرة التي تكررت لاحقا لحصول المرأة على المزيد من الحقوق،

وتخصيص يوم الثامن من مارس/آذار كل سنة للاحتفال بانجازاتها والتعبير والتقدير والاحترام لها.

الاحتفال بهذه المناسبة جاء على أثر عقد أول مؤتمر للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي والذي عقد في باريس ١٩٤٥م وكان أول احتفال عالمي بيوم المراة العالمي. رغم أن بعض الباحثين يرجح أن اليوم العالمي كان على أثر بعض الإضرابات النسائية التي حدثت في الولايات المتحدة.

قضايا المرأة والطفولة

خالده عبدالرحيم محمد علي

قضايا المرأة والطفولة لايمكن أن نفصلهما. تبدأ منذ ولادة الطفلة ونموها وتعليمها ومن ثم انخراطها في المجتمع.

منذا الولادة يبدأ التمييز ضد المرأة لولادة الذكر تعني الفرح والفخر وتقام له الأفراح والليالي الملاح، أما إنجاب الأنثى يعني مزيد من العنت والمسؤولية.

خلال تتبعنا لمسيرة المرأة في السودان فيه كثير من المعاناة، بدءا من الطفولة الأليفه من ختان فرعوني إلى عدم تعليم إلى زواج القصر وغيره. وذلك في بعض مناطق شرق السودان ما زال منتشرا بكثرة رغم محاربته والتوعية بمخاطره.

حتى التعليم العالي تحرم منه بعض الفتيات فالتعليم الثانوي هو المحطة الأخيرة التي تحظى بها بعض المحظوظات. ناتي إلى القوانين الخاصة بالمرأة من قوانين الأحوال الشخصية قانون الأسرة كلها تحتاج إلى تعديل.

من أهم القضايا التي مازلنا نعتبرها من المسكوت عنه قضايا الاغتصاب والتحرش والعنف الأسري.

ظاهرة العنف الأسري كظاهرة تستوجب الوقوف عندها في مجتمع منغلق على نفسه ومجرد رفع الصوت بقضية مثل ذلك نجد أن المجتمع كله ينصب نفسه قاضيا يدين الضحيه.

قضيه أخرى هي عمالة الأطفال وهنا نقصد الفتيات في ظل الفقر والحرمان الذي تعيشه صارت الفتيات ساعيات للعمل في كل الأماكن لمقابلة الحوجة الاسريه وبعض الفتيات هن من يعول الأسرة.

المرأة و الحكم المحلي

نفيسة بكري محمد عثمان

عانى السودان منذ الاستقلال إلى افتقار السياسات و التشريعات التي تعمل على تمكين وترسيخ الديمقراطية على المستوى المحلي من النظام السياسي بالبلاد.
ولعلنا نعلم جيدا أهمية الحكم المحلي و الدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق الإستقرار بالبلاد من خلال توزيع السلطات و الصلاحيات من الحكومة المركزية للوحدات المكونة.
برز واضحا مع تطورات المشهد السياسي الحالي أهمية الحديث عن وضع المرأة فيما يلي مستوى الحكم المحلي .
أعطى السودان في سيتنيات القرن الماضي المرأة السودانية الحق في المشاركة ضمن البرلمان، وسرعان ما انعكس هذا الأمر على بروز وازدهار دور المرأة في المجتمع السوداني نتيجة لإتاحة مشاركتهن سياسياً. إن مشاركة المراة سياسياً في المستوى المحلي تتمثل في حق الترشيح والترشح وهو حق مكفول وفق الوثيقة الدستورية المنقلب عليها والقانون السامي لحقوق الانسان، كما أن المشاركة السياسية للمرأة في الحكم المحلي تعد معيارا من معايير التقدم و التطور بالبلاد.
أحدث دستور ٢٠٠٥ الانتقالي تطور مشهود في تاريخ مشاركة المرأة عندما سن بنص دستوري واضح على الحق للمرأة في المشاركة في المجالس المحلية وفقا لنظام الكوتة بنسبة ٢٥٪.
لابد لنا هنا أن نستعرض بعض الآليات لتعزيز وتمكين المرأة بالمجتمعات المحلية أولها وجود نص قانوني صريح لتعزيز مشاركة المراة على الصعيد المحلي كضمان للمشاركة.
ثانيا، وضع معايير واضحة للمشاركات في المجالس المحلية بناء على الكفاءة لزيادة فعالية مشاركتهن.
ثالثا، الحماية القانونية من جميع أشكال التعنيف بجميع أشكاله لجعل الفضاء العام اكثر أمانا للنساء. رابعا، الرفع من قدرات المرأة وتمكينها لتواجدها في أماكن صنع القرار بالأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة.
عند الحديث عن وضع المرأة في مستوى الحكم المحلي لابد من التاكيد انه لاوجود لمشاركة سياسية جادة للمرأة في ظل تهميش واقع عليها من قبل مؤسسات الدولة .
كما تعد مشاركة المرأة في المجالس المحلية وأماكن صنع القرار شرطا ضروريا لإكتمال تمتعها بحق المواطنة، إذ أن دخول المرأة إلى المجالس المحلية سيساهم في إيجاد تنوع في تركيبة المجالس المحلية لتشتمل على ممثلين من كافة فئات المجتمع المختلفة، كما أن جعل المرأة عنصرا مشاركا في التعبير عن قضاياها وطرح مشاكلها و تحديد احتياجاتها التي تعالج أوضاعها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يعمل على تفعيل دور المرأة بالمجتمع و هو هدف أساسي من صميم فلسفة مستوى الحكم المحلي.

المرأة السودانية في قمة الهيكل السياسي

عبدالله النور مهدي
كوستي

المرأة السودانية تجد نفسها في ملتقى تقاطع مجموعة من الثقافات والتيارات الفكرية المتباينة، ومن نبيل المصادفات أن كل تلك التيارات على مر التاريخ، أجمعت على إيلاء مكانة خاصة للمرأة ولم تسلبها حقها الموضوعي في استلام زمام السلطة.

فالسودانية هي سليلة الملكات أمانجي ريناس وشاخيتي في حضارة ما قبل الميلاد. وهذا يعكس المكانة الكبيرة والنظرة الاجتماعية الواثقة من مقدراتها وترشيدها لدرجة أن يكون كل الرجال أتباعاً لها، وقد امتدت هذه النظرة الاجتماعية حتى عصر سلطنة الفونج الممتدة من بدايات القرن السادس عشر حتى التاسع عشر الميلادي، حيث دانت السلطنة في فترة ما، لنفوذ المرأة القوية الجريئة نصرة بت السلطان، تلك التي وردت عنها عبارة «الملك ما يخجل من رعيته « وقد قالت هذه العبارة ضمن قصة لست متأكداً من صدقيتها تفصيلاً، فقد تكون من التاريخ الشفاهي الذي يحتاج الكثير من التحقيق والتوثيق. بيد أنها لو صحت فهي تبين أن تولي تلك المرأة للسلطنة كان ضمن سياق اجتماعي أعطاها مساحة جيدة لتطبيق فلسفتها الخاصة في العلاقة الاجتماعية حين تكون المرأة في موضع الحاكم والرجل حين يكون في خانة الشعب المحكوم.

وهذا ليس بالضرورة منسحباً على العلاقة بين أي نساء ورجال في ذلك العهد، لكنه يعطي مؤشراً لتمكين المراة في السلطنة الزرقاء.

وفي ذاكرة التاريخ السوداني كانت « عجوبة» هي التي استخدمت المكر والدهاء وتسللت بين الصفوف، رجالهم والنساء ، حتى « خربت سوبا» ليبقى ذلك مثلا شاهداً على كينونة المراة وقيمة كلمتها، مهما كان الاتجاه الذي تقود إليه.

وفي سلطنة الداجو تقول القصة أن امراة استطاعت بث الزهو في مخيلة السلطان حتى اقتنع بأن يركب على ظهر «التيتل البري» ليجرب شيئا يفوق به كل السلاطين الذين سبقوه ليكون هو الأقوى بلا منازع غير آبه بالعواقب، دون أن يدري أنه يساقً إلى حتفه تحت تاثير مكر سياسي أنثوي يشبه التنويم الايحائي!

والمراة الحاكمة في سلطنة دارفور وجدت مكانةً عزيزة، فهي الميرم الكريمة المعطاءة، والتي تشرف على التكية وإكرام الضيوف بنفسها، حتى أصبح لقب الميرم كانه وسام فخر وتاج عز حين يقال لأي امرأة دارفورية.

ومما حدثنا به بعض من عايشوا أهل الجنوب أن ابنة الملك هي التي تختار زوجها من بين شباب المنطقة، ولا يتجرأ أي شاب مهما بلغت مكانته وثروته ليخطبها لنفسه. أما أم الملك فقد كان تمشيط شعر رأسها يأخذ الايام والليالي بسبب انه كان فرصة للاحتفال وبسط الولائم لكل أفراد المنطقة بمناسبة المشاط. وكانت الماشطة تؤمر بألا تستعجل حتى يظهر حسن إكرام الملك وأمه لكل الوافدين.

مهيرة بت عبود شاعرة الحماسة والتشجيع على القتال في الحرب الضروس في مواجهة الغزاة الاتراك، كانت تلك الفارسة ابنة الشيخ عبود وهو من مشايخ بيت السواراب في ديار الشايقية.

الشواهد في التاريخ كثيرة يتبين فيها المكان الرفيع للمرأة السودانية التي ظل الطريق لها مفتوحاً بلا حرج في تسنم ذروة السلطة والمسؤولية في السودان. أما الشواهد المعاصرة فهي مرئية وحاضرة لا تحتاج إيراداً هنا إلا من نافلة القول.

لذلك فمن الغريب أن تحاول بعض جيوب القوى المعرقلة للتغيير إيهام المجتمع بان المرأة في السودان غير مرحب بها في المناصب القيادية ، فهذا الترويج السالب لا تسنده مرجعيات العقل الجمعي السوداني، ولا تسنده أي اعتبارات من العرف أو العقيدة أو تجارب التاريخ.

المشاركة السياسية للنساء

سامية علي حمزة

تعتبر المشاركة السياسية من أهم مظاهر الديمقراطية، حيث أن ازدياد المشاركة السياسية من قبل أفراد المجتمع في العملية السياسية يمثل تعبيرا حقيقيا عن الديموقراطية في أي دولة، لذلك تسعى كل الدول لتوسيع نطاق المشاركة السياسية للمواطنين لدعم شرعيتها. غير أن المشاركة السياسية نفسها ترتبط بدرجة كبيرة بوعي المجتمع المدني من جهة، ووجود دولة القانون من جهة أخرى.

وتعتبر المشاركة السياسية للمرأة من المطالب المهمة التي تنتظم العديد من المجتمعات حول العالم، حيث أن العمل السياسي ليس مجرد ممارسة الحق في انتخابات ودخول مجالس نيابية، وإنما تشمل المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة مناحي الحياة التي تحدد من خلالها مسيرة التنمية الشاملة، لذلك تقع عملية تعزيز مساهمة المرأة ضمن مسؤولية الدولة والحكومة والسلطة التشريعية، والأحزاب والمنظمات النقابية والهيئات المهنية ومنظمات المجتمع المدني، المؤمنة بضرورة الارتقاء بأدوار ووظائف المرأة، وتوسيع مجال المساهمة في الحياة السياسية بمفهومها العام والشامل. وأيضاً تعني المشاركة السياسية للنساء بجعل المرأة ممتلكة الإمكانيات والقوة لتكون عنصرا فاعلا في التغيير، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع، بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية الأخرى كلها، والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية، كما تُقاس درجة نمو المجتمعات بمقدار قدرتها على دمج النساء في قضايا المجتمع العامة، وتعزيز قدراتهن للمساهمة في العملية التنموية فيه.

فيما يتعلق بموضوع المشاركة سياسية للمرأة في السودان، على الرغم من المكاسب الكثيرة التي تحققت للمرأة السودانية طوال مسيرة الحركة النسوية في السودان، إلا أنه لا يزال هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تحول دون تفعيل مشاركة حقيقة للنساء في السودان، فلا تزال المشاركة السياسية للنساء تحتاج إلى الكثير لتصل إلى مستوى المشاركة الحقيقية والفعلية في صنع القرار، ومن هنا ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لتفعيل مشاركة المراة في المجالات السياسية في المجتمع السوداني؟ وما هي أوجه القصور فيها؟ وما هي الإشكاليات الاجتماعية والثقافية؟ من أهم الاجراءات الواجب القيام بها هو جعل المؤسسات نفسها أكثر حساسية تجاه مشاركة المرأة السياسية من خلال قوانين وتشريعات ولوائح وسياسات تضمن تفعيلها بشكل حقيقي، ومراقبة تنفيذ هذه التشريعات والسياسات من خلال آليات دقيقة وحساسة جدا. أيضا بالضرورة استصحاب الرجال في عملية تعريف المجتمع بأهمية المشاركة السياسية للنساء وجعلهم مشاركين فاعلين ومدافعين عنها عليطى قدم المساواة حتي يتم تجنب حدوث مقاومة مضادة وبأشكال مختلفة تمنع وصول النساء لمراكز اتخاذ القرار ضد مشاركة النساء بها نساء ورجال أيضا غير واعيين تماما بأهمية مشاركة النساء في العملية السياسية وفي ذات الأحيان يكونون قوة مضادة لأي تغيير يمكن أن يحدث بدعاوي مختلقة لا تمت للواقع بصلة. عليه، فإن عملية الدفع بتقدم النساء هي قضية لا تخص النساء فقط ولا يعمل عليها النساء فقط ولكن يجب دعم المؤسسات التي تخلق نساء ورجال مدركين لمطلوبات المرحلة القادمة .

ووضع المتاريس والعقبات أمام تقدمها في المجالات السياسية. إن عملية زيادة مشاركة النساء السياسية والتي يعمل على تحقيقها العديد من النساء والرجال لجعلها واقعا ملموسا هو دور كافة عناصر المجتمع على حد سواء لخلق بيئة سياسية معافاة تماما من كافة أشكال التمييز والعنف والاقصاء، وتكفل قدر عالي من الكفاءة والتأهيل والوعي، حيث أن العقلية التي تعمل

تحديات مواءمة قضايا النوع الاجتماعي في القانون السوداني وفي سياق عملية الانتقال الديمقراطي

فاطمة خالد- حسنات عوض الله

أصبح اليوم الثامن من مارس ذلك اليوم الذي تحتفل فيه جميع النساء في العالم كونه يوم المرأة العالمي الذي جاء نتيجة لتطلعات و مجاهدة النساء للحصول على حقوقهن منذ نهاية القرن التاسع عشر.

إن مجموع هذه الحقوق هو تحدى ماثل على طاولة التغيير يضمن الإيفاء بها مشاركة قطاع كبير و هام في أجندة الانتقال. وبالرغم من ايفاء بعض هذه الحقوق إلا أننا نجد أنفسنا بعد هذه السنوات وبعد الاعتراف بحقوق المرأة واندلاع ثورة ديسمبر المجيدة التي جاءت كفرصة تاريخية للقضاء على كافة أشكال التمييز بين الجنسين و تطبيق شعارات الثورة، وصولا لتحقيق المشاركة الواسعة للنوع الاجتماعي في خضم عملية التغيير كواحدة من أهم مُوجبات عملية الانتقال الديمقراطي للسلطة، ومواجهة تحديات بناء السودان، إلا أننا لا نعكسه على بعض تشريعاتنا وقوانينا فنتطرق بإيجاز في هذا المقال لبعض القوانين الوطنية التي تلامس واقعنا اليومي.

فنجد أن قانون الأحوال الشخصية للمسلمين غير واضح فيما يتعلق بسن الزواج القانوني فنص في مادته (٢١٥) أن سن الرشد هو ١٨ سنة، ومع ذلك تسمح مواد أخرى بزواج القاصر في بعض الحالات، و تنص المادة (٢١٩) على أنه يتولى شؤونها ومن في حكمه من يمثله ويكون بحسب الحال وليا أو وصيا أو قيما، حيث لا يسمح لها أن تكون واحدة من هؤلاء وتباشر شؤونها بنفسها عند توافر معيار الرشد والكفاءة.

•حقوق الطلاق:

القانون نص على أن للزوج الحرية في تطليق الزوجة وللزوجة الحق في الطلاق لأسباب محددة لا تخرج عنها فلم يكن من العدل فتح الباب واسعا للزوج و حصره وتضييقه للزوجة – أما الكفاءة المنصوص عليها من نفس القانون المادة (٢٤) يجوز للولي الأقرب طلب فسخ العقد إذا تزوجت البالغة العاقلة بغير رضاه من غير كفء فإن ظهر بها حمل أو ولدت يسقط حقه.

أما في المادة (٢٢) يصح العقد بإجازة الولي الخاص إذا تزوجت امرأة بالولاية العامة مع وجود الولي في مكان العقد أو مكان قريب يمكن أخذ رأيه فيه، فإن لم يجز يكون له الحق في طلب الفسخ ما لم تمض سنة من تاريخ الدخول، هنا أيضا الولاية مطلقة.

•والمادة (٣٧) إذا امتنع القاضي عن تزويج موليته فيجوز لها أن تطلب من القاضي تزويجها، وذات المادة الفقرة (ب) يجوز للقاضي أن يأذن بزواج من طلبت الزواج إذا ثبت له أن وليها ممتنع عن التزويج بلا مسوغ شرعي، وعليه يوجد تناقض بين هذه المادة وبين المادة (٣٢).

•المادة (٧٥) حالات حرمان الزوجة من النفقة وحداة من الحالات (عملها خارج البيت دون موافقة زوجها ما لم يكن زوجها متعسف في منعها من العمل) لا يوجد معيار لمعرفة درجة التعسف.

•المادة (١٦٨) الطلاق للضرر أو الشقاق إذا حكم القاضي بتطليق المدخول بها للضرر أو الشقاق وكانت الإساءة كلها أو أكثرها من الزوجة تطلق بمال يقدره الحكمان إذا كانت الاساءة أكثرها من الزوج أو كانت منهما أو جهل الحال فتطلق بلا مال (وهنا يوجد نوع من الأجحاف بحق الزوجة حيث أنها تطلق بغير مال إذا كانت الإساءة من الزوج بخلاف حاله الزوج إذا كانت الإساءة من جانبها).

•المساواة في حق حضانة الأطفال

إذ يسمح للأم المطلقة حضانة طفلها حتى عمر ٧ سنوات و طفلتها حتى عمر ٩ سنوات وإذا تزوجت الأم يسقط حقها في الحضانة إلا إذا رأت المحكمة لأسباب ضرورية مزاولتها للحضانة مراعاة لمصلحة الطفل.

وفي قانون العمل:

• تنص المادة (٤٦) على إجازة الأمومة مدفوعة الأجر ٨ أسابيع أقل من المعيار الذي حددته منظمة العمل الدولية وهي ١٤ أسبوع على الأقل.

•عاملات المنازل استثناء: عاملات المنازل من الحماية القانونية التي يوفرها قانون العمل يتم توفير بعض الحماية بموجب قانون خدم المنازل ١٩٥٥م على شروط الخدمة فيما يتعلق بعقد الخدمة و الأجر و الإجازة و المكافأة عند انتهاء الخدمة.

كما لم يشمل القانون الجنائي قانون العنف الأسري فليس هناك قانون يجرم العنف الأسري.

أما قانون الجنسية فإن حق منح الجنسية لايوجد نص في قانون الجنسيه السوداني لسنه١٩٩٤م تعديل ٢٠١١م يسمح للمرأة المتزوجة بأجنبي إعطاء زوجها شهادة الجنسية السودانية بالتجنس بخلاف المادة (٨) من ذات القانون التي تسمح لوزير الداخلية بإعطاء الزوجة الأجنبية لزوج سوداني شهادة الجنسية السودانية بالتجنس.

•شملت العديد من المعاملات الاتفاق على حرمان المرأة من بعض الحقوق لا ينص القانون على مخالفتها ففي حق استخراج الأوراق الثبوتية للأبناء و تقديم الضمانة الشخصية للمرأة بموجب قانون الإجراءات الجنائية و شهادة المحاكم وغيرها من المسائل تحتاج إصدار قرارات من وزارات الداخلية و الخارجية وإصدار منشورات قضائية تنظم هذه الحقوق.

إن قضية النوع الاجتماعي تحتاج إلى إصلاحات تشريعية تضمن اندماج تلك القضايا في القوانين بإجراء تعديلات وإنفاذ بعض الأوامر القضائية و التنفيذية تؤدى إلى كفالة حقوق النوع واصطحاب مواءمة المعاهدات الدولية والاتفاقيات في التشريعات وهو دور ينبغي إنفاذه خلال عملية الانتقال بعد توقيع الاتفاق السياسي بحيث يمهد لإشراك النوع في التمثيل بالنسبة المقررة في مسودة دستور نقابة المحامين.

•إلزامية مشاركة النوع في القضايا الرئيسية الواقعة من مهام الانتقال كالسلام و العدالة والعدالة الانتقالية.

•إلزامية مؤسسات الفترة الانتقالية في عمليات الحماية و النوع الاجتماعي و الادماج في قطاعات التنمية و الصحة و الموارد البشرية والقطاع القانوني بشكل عام و ذلك بالتعاون مع الجهات الفاعلة كمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية و غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة في إنفاذ البرامج مع مؤسسات الشؤون الاجتماعية و الصحة و العدل و الداخلية.

خاتماً المجد لنساء بلادنا داخل المدن و الأرياف وفي معسكر الحروب والمهجرات واللاتي يكافحن في سبيل حياة أفضل.

يا ام ضفاير قودي الرسن واهتفي فليحيى الوطن

مجتبي بكري خضر

مارس أو ٨ آذار هو اليوم السابع والستون (٦٧) من السنة البسيطة، أو اليوم الثامن والستون (٦٨) من السنوات الكبيسة وفقًا للتقويم الميلادي الغربي (الغريغوري). يبقى بعده ٢٩٨ يوما لانتهاء السنة. وقد جرت فيه العديد من الأحداث المهمة عالميا مثل عام ١٩١٠ – حيث أصبحت الطيارة الفرنسية ريموند دي لاروش أول امرأة تحصل على رخصة «طيار».
اليوم العالمي للمرأة:
اليوم الدولي للمرأة، أو اليوم العالمي للمرأة هو احتفال عالمي في اليوم الثامن من شهر مارس من كل عام، ويقام للدلالة على الاحترام العام وتقدير وحب المرأة لإنجازاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والاحتفال بهذه المناسبة جاء إثر عقد أول مؤتمر للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي في باريس عام ١٩٤٥ ، رغم أن بعض الباحثين يرجح أن اليوم العالمي للمرأة كان على إثر بعض الإضرابات النسائية التي حدثت في الولايات المتحدة. في بعض الأماكن يتم التغاضي عن السمة السياسية التي تصحب يوم المرأة فيكون الاحتفال أشبه بخليط بيوم الأم، ويوم الحب. ولكن في أماكن أخرى غالباً ما يصاحب الاحتفال سمة سياسية قوية وشعارات إنسانية معينة من قبل الأمم المتحدة، للتوعية الاجتماعية بمناضلة المرأة عالمياً. بعض الأشخاص يحتفلون بهذا اليوم بلباس أشرطة وردية.
ولانسى نساء بلادي الشقيقات الفضليات اليوم العالمي للمرأة: ٨ مارس ٢٠١٩ الثوب الأبيض رمز النساء في مظاهرات السودان ضد نظام الطاغيه البشير.
حجزت المرأة السودانية مكانها متقدما في المواكب الاحتجاجية، فكانت في الصفوف الأمامية تلهب حماس المحتجين بالزغاريد والهتافات الوطنية ولا تختلف مطالب المرأة السودانية عن مطالب الرجل، فكلاهما يتطلع إلى وطن يعبر فيه الفرد عن آرائه دون خوف من القمع أو الاعتقال. ولكن المرأة السودانية تطمح في الوقت ذاته إلى تحقيق جملة من المطالب تسقط بها «إذلال المرأة.» و لإيصال صوتهن، وهو امتداد طبيعي لتاريخ وإرث لدولة حينما كان العرب القدامي يوئدن بناتهم خوفا من العار الذي ستجلبه لهم حسب تفكيرهم المحدود، كانت هنالك نساء سودانيات يتربعن على عروش حضارات كوش الذين عرفوا تاريخياً بأسم قور أو قورتي أو ارو، والملكات الكوشيات اللاتي عرفن بإسم الكنداكة، أكثر التواريخ تحديداً هي الخاصة بملوك الأسرة النوبية الخامسة والعشرين الذين غزوا مصر وضموها إلى ملكهم، والملوك اللاحقين مثل شاناكداخيتي واماني ريناس وأماني شاخيتي وأماني تيري و أماني خاتاشان. الكنداكة كادملو وجد نحت لها في معبد سمنة. وقبر محتمل للملكة ماكيدا ويحتمل أن تكون هي بلقيس ملكة سبأ الفترة ما بين ١٠٠٥ إلى ٩٥٠ قبل الميلاد. وغيرهن من الملكات وصولا حتى رائدة الحراك ابان الاستقلال عليها الرحمه والتي حاكت ثوبا مطرزا بألوان ذلك العلم نيلا يجري في صحراء تحفه الخضرة، حواء الشهيرة بحواء الطقطاقة في منظر مهيب يقشعر له البدن وهي تهتف في وجه المستعمر.

عاشت نساء بلادي
عاشت المرأة السودانية مكرمة
عزيزة مرفوعة الرأس
عازه ما سليت وطن الجمال
ولا ارتضيت بديل غير الكمال.

لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة:

الطريق ينقصه النساء

د. هنادي عبدالرحمن

تستند التنمية الاقتصادية في أي نظام على ثلاث ركائز أساسية: رأس المال، المعرفة والتقنيات، ورأس المال البشري. وبينما يشغل سؤال معاش الناس وكفايتهم ذهن كل مواطن، تصعد قضايا التنمية والاقتصاد إلى أعلى قوائم الأولويات في أجندة صياغة السياسات والبرامج الحزبية.

يعالج الاقتصاد السياسي العلاقة بين الإنتاج والعمل والتجارة والقوانين والسياسات الحكومية وتوزيع الدخل والثروة، ومؤشرات الاقتصاد الكلي لميزان المدفوعات، وأسعار الصرف والفائدة، وحجم الصادر والمستورد، وأسعار المستهلك وخلافه. إلا أن هذا النهج يفتقر للبعد والحساسية الإجتماعية. فهو لا يراعي لأي اختلافات بين أفراد المجتمع من حيث القدرة على العمل والانتاج والحوجة للدعم والرعاية، والقرب أو البعد عن أدوات السلطة وصناعة القرار.

فكما هو معلوم بالضرورة، فإن الشرائح الضعيفة اقتصاديا والتي تحتاج لرعاية مباشرة من الحكومات هي الأطفال وكبار السن والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة وفاقدي فرص العمل ولا سيما من النساء. هذه الشرائح لضعف قدرتها على المساهمة في عجلة الإنتاج تشكل عبئا على خزينة الدولة وتمثل جندا مهما من أجندة الصرف. في السودان، وبحسب التقديرات السكانية للأمم المتحدة، يشكل الأطفال ما دون ١٨ سنة ٥٣٪ من جملة المواطنين، بينما تشكل نسبة السودانين فوق ال ٦٠ عام ما يقارب ٤٪ من السكان. ما يعني أن هناك ٥٧٪ من المواطنين هم خارج دائرة العمل والانتاج، وفي حوجة مباشرة لدعم الدولة وتوفير احتياجاتهم الاساسية من غذاء، وتعليم، وسكن، وعلاج، ورعاية اجتماعية وخلافه. وفقر الدولة وعجزها أو تجاهلها عن القيام بهذه الخدمات يؤثر وبصورة مباشرة في حياتهم اليومية وقدرتهم على المعيشة. ولتستطيع الدولة سد هذه الاحتياجات، لابد من استثمار وتشجيع ال٤٣٪ من رأس المال البشري وتوظيف طاقاته لينهض باقتصاد البلد ويحقق التنمية المنشودة.

في هذا السياق يبرز (الاقتصاد السياسي النسوي)، فهو يدرس السياسات الاجتماعية كالسياسات الصحية، وحقوق العمل، وتوزيع الموارد الاقتصادية على أفراد الأسرة، وتقسيم العمل داخل الأسرة، ونمط الأجور اللائقة وتساويها النوعي، وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ونسب صرف الحكومة على الخدمات الاساسية في مقابل نسب صرفها على الأمن والسلاح، وآليات تدابير التقشف وتأثيرها على حياة الشرائح الضعيفة، وغير ذلك من المقاربات والسياسات التي تضع تنوع فئات المجتمع نصب عينها لتخطيط المستويات المطلوبة للاستثمار في مختلف الخدمات والمجالات. وبذلك فالاقتصاد السياسي النسوي لا ينظر لسياسات تمكين النساء اقتصاديا فقط، بل ينظر بصورة أشمل لمختلف شرائح المجتمع ويضمن التوزيع العادل للفرص والسلطة والموارد.

وبالنظر للتحديات الجسيمة التي تواجه الاقتصاد السوداني، فإن قضايا النساء الاقتصادية ليست بمعزل عن الكل، فلا يمكن قراءة انتفاض وجسارة السودانيات لمقدمة صفوف ثورة ديسمبر المجيدة بعيدا عن تأثرها واكتوائها المباشر بنيران سياسات نظام الإنقاذ الاقتصادية المدمرة. دفع اقتصاد الحوجة بشريحة كبيرة جدا من السيدات إلى سوق العمل في القطاع غير المنظم، والذي يجعلهن أكثر عرضة لاحتمالات فقدان أعمالهن أو خسارة أصولهن، ويجعلهن الأكثر عرضة لشبح العوز والاحتياج.

تتحمل النساء في عصرنا الراهن عبء الحياة الأسرية من حيث الدعم المادي والرعاية الإجتماعية وخصوصا في مناطق الحرب والنزوح، مما يدفع الكثيرات إلى العمل لكسب دخل إضافي، أو في أحيان كثيرة يصبحن المعيل الوحيد في الأسرة. وعلى الرغم من هذه التحولات الجندرية على الصعيد الاقتصادي إلا أن هذا العبء الذي يحملنه على عاتقهن لا يقابل من الدولة بأي نوع من الدعم المنظم. فتجربة الانتقال السابقة اعتمدت على دعم الشرائح الضعيفة مجملا وبدعم مالي مباشر وزهيد بدون الخوض في تفاصيل الحوجة الحقيقية للنساء العاملات. لننظر مثلا لسياسات مجربة، فنجد أن البرازيل عندما طبقت برنامج الوثائق القومي للعاملات في الريف زاد عدد مالكات الأراضي الزراعية ثلاثة أضعاف من ١٣٪ إلى ٥٦٪ بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، مما سهل لهن أخذ قروض تسهيلية لزراعة مساحات أكبر في الموسم الزراعي الواحد خصوصا بعد تطبيق سياسة خط ائتمان برونافـ مولر عام ٢٠١٣ وهو تسهيل ائتماني مخصص لإقراض نساء الريف لدعم مشاريعهن الانتاجية. وفي نيجيريا ويوغندا زادت البنوك التجارية حجم القروض المالية الممنوحة لصاحبات المشاريع الانتاجية، وذلك بدعم مباشر من الدولة ومن مؤسسة التمويل الدولية. وفي بنغلاديش أسهم الاستثمار في البنية التحتية ووسائل النقل في تسهيل وصول العاملات لأماكن عملهن وتقليل تكلفة المواصلات مما زاد في امدادات العمالة النسائية بنسبة ٢٢٪، كما زادت نسبة العاملات في الريف في جنوب إفريقيا ٩٪ بعد دخول الامداد الكهربائي لمناطقهن.*

وبالنهاية، فإن تمكين ودعم النساء العاملات يسهم في رفع المستوى المعيشي للأسرة السودانية ولمجتمعهن المحلي ككل. فالناظر لحال المرأة السودانية العاملة يجدها تشكل العمود الفقري لاقتصاد البيت السوداني، وينعكس ثرائها واكتفائها الاقتصادي بصورة مباشرة على مستوى تعليم وصحة ورفاه الأسرة، بل ومجتمعها المحيط، فهي كما وصفها محجوب شريف غزالة العمل والبيت تطعم وتكسي وتعالج وتوصل، تنجد المراتب وتناول المحتاج وتعين الجار. ولذلك فهي تستحق من الدولة كل الدعم والإسناد.

*المرجع: المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين- كاترين إيلبورغ- ڤويتيك وآخرون (٢٠١٣)

ظلت أجندة ومفاهيم الاقتصاد النسوي غائبة عن أروقة النقاش حتى من قبل المجموعات الناشطة في المجال النسوي فيما تظل مواضيع التمثيل السياسي ونسب المشاركة في السلطة بكافة مستوياتها تنال الرواج الأكبر، بدون مناقشة أو تقديم رؤى حول كيف ستدعم وستدفع النساء المشاركات في السلطة بأجندة المرأة العاملة من داخل قاعات صنع القرار.